علتها

بل الكثرة حاصلة فيه باعتبار ان له ماهية ممكنة الوجود لحسب ذاتها وواجب الوجود من جهة علتها الموجبة
لوجودها وهو الواجب لذاته فالعقل الاول يلزمه كثرة وهو وجوب وجوده بالغير وامكان وجوده
بالذات فيكون باحدى هاتين الجهتين مبدأ للعقل الثاني وبالجهة الاخرى مبدأ للفلك الاعظم
واشرف المعلولين وهو العقل الثاني يجب ان يكون تابعا للجهة التي هي اشرف الجهتين في العقل
الاول وهي جهة وجوب الوجود فان النظام اللائق في سلسلة العلل والمعلولات يقتضي كون
المناسبة محفوظة بين كل علة ومعلولها فيكون العقل الاول بما هو موجود واجب الوجود لعلته مبدأ
للعقل الثاني وبما هو موجود ممكن الوجود لذاته مبدأ للفلك الاعظم ثم يصدر عن العقل الثاني عقل
ثالث وفلك ثان ثم من العقل الثالث عقل رابع وفلك ثالث وهكذا يذهب سلسلة العقول والافلاك
النوبة
لكن لا الى غير النهاية والا لزم اجتماع عقول واجسام مترتبة غير متناهية في الوجود وانه ممتنع بل اذا انتهت
الى العقل التاسع يصدر عنه عقل عاشر يسمى به سلسلة العقول ويسمى عقلا فعالا لدوام نشاءه مايصدر عنه — باشرف جهتيه
من الاثار المختلفة في عالم الكون والفساد وبالجهة الاخرى فلك القمر ويسمى به سلسلة الافلاك ثم
يصدر عن العقل الفعال هيولى العناصر وصورتها المختلفة المتعاقبة عليها بحسب تعاقب استعداداتها المختلفة
الفعال وهذه الاستعدادات المختلفة لا تحصل في الهيولى العنصرية من جهة العقل اذ لو كان حصولها فيها من جهة
العقل لما كانت متغيرة لان العقل ثابت لا تغير فيه وهيولى العناصر قابل واحد غير مختلف في نفسه
فلو كان الاستعداد اثر العقل في هيولى العناصر لما اختلف اصلا لان اثر الفاعل الثابت في القابل
الواحد الغير المختلف لا يختلف لكن الاستعدادات في هيولى العناصر مختلفة فلم تكن من جهة العقل
الفعال بل هي بسبب الحركات السماوية فان تلك الحركات تحدث اوضاعا سماوية مختلفة بحسب اختلافها
ادوار الافلاك

استعدادات

استعدادات هيولى العناصر فههنا وضع حادثة تستدعي وضعا حادثا نعني حدوث استعداد في الهيولى
موجب لفيضان صورة حادثة من العقل الفعال على الهيولى وكل حادث حركة كانت او وضعا
او استعدادا او صورة فهو مسبوق بحادث آخر من نوعه لا الى اول وذلك لان الحادث اما ان يوجد دائما
او يوجد حادث آخر والاول باطل لاستلزامه دوام الحادث فتعين الثاني وهذه الحوادث اما ان توجد على سبيل
الاجتماع او على التعاقب والاول باطل لاستلزامه ترتب امور غير متناهية مجتمعة في الوجود وانه ممتنع فقبل
كل حادث حادث لا الى اول وهو المطلوب فان قيل لا نم ان الحادث لو لم يوجد دائما لكان بعده حادث آخر
ولم لا يجوز ان يكون هو اول الحوادث قلنا لا يجوز ان يوجد حادث هو اول الحوادث بل كل حادث لابد
له من ان يكون مسبوقا بحادث آخر لان لكل حادث علة تامة لا يجوز ان يكون قديمة بجميع اجزائها لانها لو كانت قديمة بجميع
الاجزاء فاما ان يوجد الحادث معها في الازل اولا وكلاهما باطل اما الاول فلاستلزامه قدم الحوادث واما
الثاني فلاستلزامه تخلف المعلول عن علته التامة وكل حادث له علة تامة مشتملة على جزء حادث وهكذا
الى غير النهاية وكل حادث يكون مسبوقا بحادث آخر لا الى اول وهو المطلوب وهذا الجواب دليل آخر
على هذا المطلوب مع عدم افتقار الى ما ذكره المصنف من الترديد   فان قيل لم قلتم انه مستحيل آه — حاصل هذا الاعتراض
هو المطالبة بالدليل على استحالة ترتب الامور الغير المتناهية المجتمعة في الوجود وحاصل جوابه اقامة
الدليل عليها وهو البرهان التطبيقي وتقريره ان الحوادث لو كانت غير متناهية واخذنا جملتين من
تلك الحوادث الغير المتناهية احديهما من مبدأ حادث الى غير النهاية وثانيهما من مبدأ آخر قبل مبدأ الجملة
الاولى بمرتبة ولعين اي حادث واحد بحيث يكون الجملة الثانية انقص من الجملة الاولى بتلك الواحد

وهذا الجواب الحادث من العلة التامة لو ابتداء على تامة مشتملة على جزء حادث

Copyright © King Saud University